الأولويات الاستراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية

منال أحمد علي الفقيه*

الملخص

هدف البحث الحالي إلى التعرف إلى الأولويات الاستراتيجية التي تساعد الجامعات اليمنية للتحول نحو مجتمع المعرفة، من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في تحول الجامعات اليمنية واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الاستقرائي، واختيار عينة قصدية من الخبراء، بلغت (6) خبراء، وفقاً لأسلوب (دلفي) المعدل، وتوصل البحث الحالي إلى عدد من النتائج، أبرزها: حصول الأولويات الاستراتيجية البالغ عددها (16) أولوية استراتيجية على نسبة إجمالية بلغت(87.5%) وبدلالة لفظية (كبيرة) من قبل الخبراء المشاركين.ثم أوصت الباحثة بجملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تساعد الجامعات اليمنية في التحول إلى مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: الأولويات الاستراتيجية، مجتمع المعرفة ، الجامعات اليمنية .

المقدمة:

شهد التعليم العالي اهتمامًا متزايدًا من قبل كافة الدول العالمية، نتج عنه ظهور اتجاهات ومداخل وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، ومنها التحول إلى ما عرف بمجتمع المعرفة الذي يركز على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

وأصبحت المعرفة تمثل رأس المال الأكثر أهمية لأي مجتمع، وتمثل معياراً لتقدم المجتمعات التي تقاس ليس بقدرتها الاقتصادية أو قوتها العسكرية فحسب، وإنما بما تملكه وتوظفه من معارف (القطراوي والحاج، 2016، 252)، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بالتعليم العالي؛ كونه يعد الركيزة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وتمثل مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة مراكز الدراسات المتخصصة ومعاهد البحث العلمي ومركز صناعة القرار الثقافي وموطن رسم التوجهات الاستراتيجية (محمد وحمى، 2006، 3)؛ لذلك تم التركيز على الجامعات بهدف بناء مجتمع معرفي، يستطيع كل فرد فيه تجديد واستحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها ، واستخدامها بحيث يمكن للأفراد والشعوب تسخير كل إمكانياتهم من أجل النهوض بمجتمعاتهم وتنميتها، وتحسين نوعية حياتهم (حسين ، 2016 ، 1) ؛ وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بإحداث عملية التطوير والتغيير للمجتمع من خلال توفير البيئة الحاضنة للمعرفة والمساهمة في إنتاجها والقدرة على استخدامها بفاعلية بما يتيح المجال أمام الأفراد والمؤسسات والمجتمعات للاستفادة من الموارد المتاحة والعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد، والإسهام في تعميق وتعزيز التنمية (العزيزي، 2014، 4).

وبالرغم من أن مخرجات التعليم العالي لا تتناسب ومدخلاته؛ فإن الميزانية المخصصة للتعليم العالي في اليمن لا تقل عن ما هو موجود في بعض البلاد العربية المماثلة؛ بل هي أفضل عند مقارنتها بكثير من البلدان التي تتشابه مع الجمهورية اليمنية في الظروف الاقتصادية، ولا سيما عند قياسها إلى إجمالي الناتج المحلي، إلا أن مستوى التعليم العالي

* طالبة دكتوراه قسم الأصول والإدارة التربوية – كلية التربية – جامعة إب.

يعد متدنياً، وهذا ما أكدته مؤشرات وجود البطالة العالية للخريجين التي تعد هدراً لموارد البلد وحرماناً له من الإفادة من القوة البشرية المؤهلة المتوافرة لديه، ومن ثم فإن هذا يتطلب ضرورة تطوير نظام التعليم العالي يتصف بالديناميكية والجودة والكفاءة العالية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006، 3-4) بما يمكنها من التحول نحو مجتمع المعرفة.

كما أكد عدد من الباحثين؛ منهم برقعان والقرشي (2012، 19) أن الجامعات تحتاج للابتكار كي توفر تعليماً ، يمكن خريجيها من أن يصبحوا منافسين ويسهموا في النمو الاقتصادي والاجتماعي ووضع الآليات والمعالجات اللازمة التي تواجه منظومة التعليم العالي؛ من تدن في الكفاءة والفاعلية وغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة، فضلاً عن تقادم الأطر التنظيمية العامة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتقادم نظم التعليم وتقنياته؛ إذ ما زالت في الأغلب تعتمد على التلقين والحفظ دون أية تنمية لقدرات الطالب الفكرية وطاقاته الذهنية؛ الأمر الذي يهدد تلك المؤسسات ؛ ما يتطلب ضرورة إعداد الرؤى الاستراتيجية لردم الفجوة في هذا المجال ، بهدف تحديث أطرها التنظيمية وتطوير نظم التعليم وآلياته ، ومن هنا تبرز أهمية ضرورة القيام بهذا البحث الذي يسعى إلى التعرف إلى الأولويات الاستراتيجية في الجامعات اليمنية؛ بما يمكنها من التحول إلى مجتمع المعرفة.

مشكلة البحث:

إن توافر سياسات تطوير العلوم والتقدم التكنولوجي، ذات أهداف تنموية بشرية واقتصادية مستدامة تمثل تحدياً كبيراً أمام الجامعات اليمنية؛ فالضعف والتهديدات التي تواجهها تحد من قدرتها للانتقال إلى مجتمع المعرفة، بما يمكنها من تطوير مواردها البشرية لزيادة مخزونها من المعارف، والمهارات، والخبرات، والقدرات التقنية، بما يحقق أهدافها، والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، تمكنها من زيادة قدراتها التنافسية للالتحاق الفعال باقتصاديات القرن الواحد والعشرين (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم).

فقد أشارت العديد من الدراسات العلمية المحلية، ومنها دراسة (الضرعي ، 1990) ، ودراسة (شمسان ، 2003) ، ودراسة (العبيدي ، 2003) ، ودراسة (شريان ، 2008) ، ودراسة (عرجاش ، 2010)، ودراسة (القانص ، 2011) ، ودراسة (العزيزي ، 2014)، ودراسة (الكميم ، 2015) ، ودراسة (الحريري ، 2017) ؛ إلى وجود قصور وضعف ملحوظ في أداء مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، فضلاً عن أن الأنظمة الإدارية الحالية للجامعات اليمنية يعتريها العديد من أوجه القصور والضعف، يأتي في مقدمتها المركزية، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح والأنظمة، والأعراف الأكاديمية، وكذلك عدم وجود استراتيجية للبحث العلمي، وعدم تناسب الخطط والبرامج البحثية على مستوى الأقسام العلمية، والكليات والمراكز البحثية وفقا لاحتياجات التنمية وتحقيق أهدافها، وعدم تهيئة المناخ البحثي الملائم لتنمية النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وانعدام التنسيق والتعاون بين المراكز والمؤسسات البحثية، والتركيز على التدريس دون الاهتمام بالبحث العلمي؛ ما يؤثر سلباً على كفاءتها وفاعليتها ويحول بينها وبين التحول نحو مجتمع المعرفة.

ومن هذا المنطلق؛ فإن ذلك يفرض ضرورة تطوير استراتيجيات الجامعات اليمنية؛ بما يمكنها من مواكبة التغيرات والتطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة وتعزيز دورها في بناء مجتمع المعرفة وتنميته؛ الأمر الذي يبرر اختيار البحث الحالي لموضوع التحول نحو مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية بتحديد الأولويات

الاستراتيجية التي قد تساعدها في تحقيق أهدافها والتغلب على كثير من نقاط الضعف والتهديدات التي تواجهها والعوامل التي تسهم في تحقيق جودتها، ومن ثم التميز والمنافسة وبشكل أدق.

وعليه فقد تحددت مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما الأولويات الاستراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية ؟

وتفرعت منه عدد من التساؤلات الفرعية تمثلت بالآتي :

1- ما المنطلقات النظرية لمجتمع المعرفة والتحول إليه بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟

2- ما نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في الجامعات اليمنية للتحول إلى مجتمع المعرفة بحسب ما أشارت إليها المصادر والدراسات العلمية والتقارير الرسمية الصادرة من الجهات ذات العلاقة؟

3- ما الأولويات والبدائل الاستراتيجية المقترحة في الجامعات اليمنية للتحول نحو مجتمع المعرفة؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى معرفة الأولويات الاستراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية، وينبثق من هذا الهدف الرئيس جملة من الأهداف الفرعية الآتية :

1- التعرف إلى المنطلقات النظرية لمجتمع المعرفة والتحول إليه بحسب ما أشارت المصادر والدراسات العلمية المتخصصة.

2- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في الجامعات اليمنية للتحول إلى مجتمع المعرفة بحسب ما أشارت إليها المصادر والدراسات العلمية والتقارير الرسمية الصادرة من الجهات ذات العلاقة .

3- التعرف إلى الأولويات والبدائل الاستراتيجية المقترحة في الجامعات اليمنية للتحول نحو مجتمع المعرفة .

أهميـة البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي بالعديد من الجوانب، تمثلت بالآتي :

1- تناوله موضوعاً في غاية الأهمية؛ فهو يقدم رؤية واضحة لمتخذي القرار والمسؤولين عن الجامعات اليمنية بما تحتويه من نقاط قوة وضعف وفرص وتهديدات في الجامعة ووضع الأولويات الإستراتيجية التي تعد مدخلاً مهماً في مجال تطور برامج الجامعات اليمنية وتحويلها إلى مجتمع منتج ومطبق للمعرفة بدلاً من كونها مستهلكاً لها.

2- قد يسهم هذا البحث في مساعدة القائمين على برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في التعرف على الأولويات الاستراتيجية، وإجراءات تطبيقها، بما يساعدهم في إعداد الخطط التطويرية للتحول نحو مجتمع المعرفة.

3- يأتي هذا البحث متزامناً مع الجهود المبذولة والداعية للتطوير المستمر للتعليم العالي محلياً، وإقليمياً، ودولياً وتحوله إلى مجتمع المعرفة.

4- حداثة موضوع البحث؛ إذ يعد من البحوث القليلة على مستوى الجامعات اليمنية لقلة وجود الدراسات السابقة في الجامعات اليمنية التي تناولت هذا المجال بحسب علم واطلاع الباحثة.

مصطلحات البحث:

يحتم عنوان البحث ضرورة التعرف إلى المصطلحات الآتية: (الأولويات الاستراتيجية، مجتمع المعرفة، الجامعات اليمنية) وذلك على النحو الآتي :

أ- **الأولويات الاستراتيجية :**

لغة: أولويات مفردها أولوية : مصدر صناعي من أولى بمعنى: أحقية، أسبقية، أفضلية، ويقال: "له

الأولوية في هذا العمل" أي هو صاحب أولوية في هذا الترشيح، ويقال "يرتب المسائل حسب أولويتها" أي له الأولوية الكبرى أهم من أي شيء آخر (قاموس معاجم اللغة) ؛ وباستقراء كلمة "أولى" في القرآن الكريم وجد أنها قد تكررت في سبع آيات، منها قوله تعالى﴿أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى﴾ (سورة القيامة آية 34)

اصطلاحاً: وضع كل عمل في موضعه، وتقديم الأهم منها على المهم؛ فلا تهبط بعمل عن مكانته أو نرتفع به فوق مقداره (البحيري ، 2012،10).

وتعرف الأولويات الاستراتيجية بأنها: الأعمال والأنشطة التي حقها التقديم على غيرها، أو وضع الأشياء أو الأمور في ترتيب معين حسب أهميتها (هندي وصالح ،2012، 152).

وتعرف الباحثة الأولويات الاستراتيجية إجرائياً في البحث الحالي: بأنها درجات الأهمية للمؤشرات التي تحدد الخطوات الأهم والمطلوبة بما يمكن الجامعات اليمنية من تحديد أولوياتها الاستراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة كما يراها الخبراء المعنيون.

ب – مجتمع المعرفة :

- هي المجتمعات التي تقوم على إنشاء ونشر واستخدام المعلومات والمعرفة (UNESCO, 2016, 5).

- القدرة التي يمتلكها الناس في مواجهة المعلومات، لتطوير قدرات تتعلق بجوانب المعلومات المتعددة، وفقاً لزمان ومكان معين، مع القدرة على إقامة روابط مع المعارف الأخرى واستخدامها في حياتهم اليومية (Kaźmierczak, 2017, 24)

وتعرف الباحثة مجتمع المعرفة إجرائياً في البحث الحالي: بأنه المجتمع القائم على توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءة وفعالية من خلال تفعيل وتطوير وظائف الجامعات اليمنية في تقديم تعليم جيد، وتنمية قاعدة البحث العلمي، واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الرقمية للإسهام في خدمة المجتمع وتقدمه وبناء حياة كريمة للجميع.

دراسات سابقة:

بعد البحث المتعمق والتقصي المستفيض في الأدبيات والبحوث والدراسات التربوية والتعليمية؛ ظهر جلياً غياب الدراسات المحلية، وندرة الدراسات العربية على حد علم الباحثة التي تناولت جانب الأولويات الاستراتيجية في حين وجدت وفرة في الدراسات التي تناولت جانب التحول نحو مجتمع المعرفة في الجامعات، ومن هنا؛ سعى البحث إلى دراسة الموضوعين من جوانب مختلفة بحسب ما يتناسب مع طبيعة الجامعات اليمنية، وستعرض الباحثة بعض الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، وعلى النحو الآتي:

دراسة (عويضة ، 2013): هدفت الدراسة إلى التعرف إلى معوقات توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها في جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وأثر بعض المتغيرات التصنيفية (الجنس، الجنسية، الكلية، جهة الحصول على الدكتوراه، المرتبة العلمية، التدريس على مستوى الدراسات العليا) على استجابات أعضاء هيئة التدريس لتلك المعوقات، ثم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات ذات الصلة بنتائج الدراسة؛ واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد تألفت من 72عبارة، وزعت على محورين رئيسين هما: محور السياسات والإمكانات الجامعية، ومحور عضو هيئة التدريس، كما قسم كل محور منها إلى ثلاثة مجالات هي: مجال معوقات توليد المعرفة، ومجال معوقات نشر المعرفة، ومجال معوقات توظيف المعرفة.

دراسة (يونس ، 2015): هدفت الورقة إلى تحليل واقع الدور الذي تمارسه جامعة القصيم في المملكة العربية السعودية لتحقيق مجتمع المعرفة ومواكبة

التطور المعلوماتي، للوصول إلى مقترحات واقعية تسهم في بناء مجتمع المعرفة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبيه المسح الاجتماعي للعينة والبحث الوصفي الوثائقي، كما تم الاعتماد على الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتوصلت النتائج إلى أن دور جامعة القصيم كان قوياً في محور انتاج المعرفة وتوليدها ومحور نشر المعرفة ، في حين جاء محور تطبيق المعرفة بدرجة تحقق متوسطة .

دراسة (Snellman،2015): هدفت الورقة إلى إلقاء الضوء على التعليم العالي عامة، وتحديد التحديات وتغيير دور الجامعة في سياق مجتمع المعرفة؛ وتقترح هذه الورقة ضرورة أن تتبني الجامعات دوراً جديداً أكثر اجتماعية، بالتوجه نحو السوق على أساس التعاون في شبكات متنوعة من أجل أن تكون قادرة على معالجة مخاوف اقتصادية، وتعزيز طرق جديدة لإنتاج المعرفة، وتوفير التعليم والبحوث اللذان يراعيان احتياجات مجتمع المعرفة وتستند الورقة على الأدبيات السابقة في مجال التعليم العالي.

دراسة (أحمد، 2016): هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، وتوضيح دورها المستهدف لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة، وكذلك التعرف إلى متطلبات التحول لمجتمع المعرفة في أدوارها الأساس المتمثلة في إعداد العنصر البشرى وتنميته، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والبيئة، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج المتعلقة بواقع التعليم العالي العربي بصدد الالتزام بتطبيق ضمان الجودة، وتوفير متطلبات مجتمع المعرفة، وقدمت الدراسة بعض المقترحات لتفعيل دور التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة.

دراسة (إبتسام، 2017): هدفت الدراسة للتعرف إلى دور البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة، من خلال استطلاع آراء أساتذة التعليم العالي بجامعة سطيف، الجزائر؛ حيث تم التوصل إلى أن مواضيع البحث العلمي الجامعي لا تتماشى مع متطلبات المجتمع، مع فتور العلاقة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي الاجتماعي، حيث لا يوجد امتداد لنتائج الأبحاث الجامعية على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، الذي أرجعه الأساتذة لتفاعل ثلاثة عوامل أساس: منها ما تعلّق بمخرجات البحث العلمي، ومنها ما تعلّق بالشريك الاقتصادي والاجتماعي، ومنها ما تعلّق بغياب النصوص التشريعية التي تضمن وتنظم العلاقة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي بصفة دائمة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من تلك الدراسات السابقة في عدد من الجوانب؛ منها: الإسهام في صياغة الإطار النظري، وفي تحديد أبعاد مشكلة البحث، وبلورة أهدافه، واختيار الإجراءات النظرية المتبعة؛ كما أفادت في التعرف إلى بعض المتغيرات التي ساعدت في تحليل واقع الجامعات اليمنية، فضلاً عن إرشاد الباحثة إلى بعض مراجع الدراسات، وفي الجزء الميداني للدراسة الحالية، وتحديد كيفية صياغة فقرات الأولويات الاستراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة .

الإطار النظري للبحث:

بعد أن تم عرض الإطار العام للبحث، الذي اشتمل على: المقدمة، المشكلة، الأهمية، والأهداف، منهج الدراسة، التعريف بمصطلحاتها، والدراسات السابقة، فإن الباحثة سوف تتناول (الإطار النظري) وعلى ثلاثة محاور سعياً منها لتغطية متغيرات البحث ومصطلحاته، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الأولويات الاستراتيجية

على الرغم من التحديات التي يفرضها المحيط الجديد على التعليم العالي، بما يتصف به من تعقد وتغير سريع وزيادة حدة المنافسة، وظهور مجتمع المعرفة؛

فضلاً عن خصائص هذه المؤسسات فإنها تبقى خاضعة لسياقه، تتبنى نشاطاً استراتيجيا بوصفه رد فعل (استراتيجيات طارئة)، إلا أنه يقترح على الجامعات للحفاظ على بقائها وديمومتها اعتماد استراتيجيات متنوعة من خلال تلمس المتغيرات المحيطة بالجامعات وتحديد الفرص والتهديدات والضعف ونقاط القوة (رفاع وآخرون، 2015، 22).

وتعرف الاستراتيجية على أنها "أسلوب التحرك لمواجهة تهديدات أو فرص بيئية، والذي يأخذ في الحسبان نقاط القوة والضعف الداخلية للمؤسسة" (الكبيسي، 2005، 90)؛ وأن فهم مجتمع المعرفة ينبع من التحليل الكلي لأنظمة المعرفة الحيوية – أي التعليم العالي والبحث والابتكار (HERI)–التي تغذي تقدمها، وهذا ينطوي على تحليل المنهجيات الحالية المستخدمة لتقييم هذه الأنظمة، والتصميم النهائي للبدائل(الأولويات الاستراتيجية) التي تتلاءم بشكل أفضل مع الجوانب الاجتماعية المختلفة السياقات (Keerney,2001–2009,8).

ويمكن تلخيص **دور الأولويات الاستراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة** في النقاط الآتية، (الكبيسي، 2005، 91):

1- صنع المعرفة بالتركيز على تأطير أو تبني الخيارات الصحيحة والملائمة.

2- توجه المنظمة / المؤسسة إلى كيفية مسك ومعالجة موجوداتها الفكرية، مثل الابتكار والقدرة على الاتصال والمهارة والحدس.

3- تسهم الأولويات الاستراتيجية– وخاصة في مجال المعرفة الضمنية – في تنمية شبكات العمل لربط الناس لكي يتقاسموا المعرفة.

4- تقوم بوضع الأسبقيات وضمان إيجاد برامج إدارة المعرفة، فضلاً عن تحديد السياسات لإدامة رأس المال الفكري والمحافظة علية في المنظمة/ المؤسسة

5- إن اختيار المنظمة/ المؤسسة لاستراتيجية معينة – سواء أكانت تنويعاً، أم تركيزاً، أم دفاعية، أم هجومية – يدفع في اتجاه توليد معرفة جديدة.

ويتطلب الإقدام على صياغة العمل الاستراتيجي للجامعات للتحول إلى مجتمع المعرفة إنجاز النقاط الآتية(الفاخري وأبو خطوة ، 2016، 32):

- تحليل الواقع بكل سلبياته وإيجابياته، واستخلاص غايات تمثلها الاستراتيجية.
- بناء الاستراتيجية بمشاركة الفئات صاحبة المصلحة؛ لتكون أكثر قربا للواقعية والتنفيذ.
- تحديد الأولويات الاستراتيجية واختيار أهداف نوعية وكمية قابلة للتنفيذ والقياس خلال فترة زمنية محددة مع بيان الجهة المسؤولة على التنفيذ.
- توفير الموارد المادية وآليات التنفيذ والتقييم والمتابعة والاستقرار الإداري المعزز بالإدارة الرشيدة.
- التعريف بأهداف الاستراتيجية ومكوناتها النظرية والعملية، ورفع درجة الوعي والقناعة تجاهها.
- المواءمة بين البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل المحلية والدولية، وذلك من خلال صياغة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية بحيث تواكب المعايير العالمية، وهذا يتطلب خفة الحركة في سياسات التعليم، وقد يعني تحويل نظم التعليم والتدريب، وأيضاً اتباع نهج كلّي، مع التعاون فيما بين واضعي السياسات، ونظم التعليم والتدريب، وأرباب العمل.
- تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم؛ حيث تعد العملية التعليمية نشاطاً اقتصادياً بامتياز، له كلفته كما أن له مدخلاته ومخرجاته.

ثانياً: مجتمع المعرفة

يتناول هذا المحور مفهوم مجتمع المعرفة، ومبرراته ، وسماته ، ومتطلباته، وتحدياته، وهي على النحو الآتي:

فهوم مجتمع المعرفة :

عرف تقرير البنك الدولي مجتمع المعرفة بأنه:

"منظومة وحركة ديناميكية في الفكر والإبداع والعمل من أجل تحقيق التنمية"، ويعرف بأنه: المجتمع الذي تحركه التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات(العوض ، 4،2014)، وقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مجتمع المعرفة بأنه" المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، المجتمع، المدن، السياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية" (قدي، 2014، 2).

مبررات التحول نحو مجتمع المعرفة:

إن ما يحدث حولنا من تسارع في الإنتاج المعرفي والتكنولوجي وتطورات علمية واقتصادية واجتماعية واسعة، يستوجب على الجامعات أن تعيد النظر في أدوارها المنوطة بها، كي تقدم أفضل ما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات مجتمع المعرفة، حيث أصبحت الجامعات مطالبة بأن تكون أداة فاعلة وبشكل مباشر في زيادة النمو الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بصفتها قاطرة التنمية والتقدم، مما أوجد مبررات عدة، تدفعها للتحول نحو مجتمع المعرفة، يمكن تلخيصها فيما يأتي(عبد الفتاح، د.ت ،9-13):

- **الثورة التكنولوجية:** أدرك مبكراً صناع القرار السياسي في الدول المتقدمة، يقينا منهم أن البحوث العلمية والإنتاج المعرفي هما العاملان الرئيسان في إحداث النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتقدم التكنولوجي، خاصة أن العالم أصبح في زمن تنافسي لا متناه ولا تحده حدود وأصبح العالم يعيش تعليما وتربية واقتصادا وأموالا عابرة للحدود.

- **العولمة:** مثلت العولمة أهم سمات النظام العالمي الجديد الذي فرضته التغيرات التكنولوجية المتسارعة، وتداعيات التحول نحو القرية الكونية الواحدة التي ضمت جميع الأطياف والأفكار والملل والمعتقدات.

- **التنافسية:** تتمثل التنافسية العالمية في الإبداع والتطوير المستمرين في الإنتاج الذي يتواكب مع تلبية احتياجات العملاء والمستفيدين، وتؤدي الجامعات بوصفها منتجاً رئيساً للمعرفة دوراً أساسيا في خلق التنافسية التي ترتقي بالإنتاج القومي الذي يسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال تحويل المعرفة والتكنولوجيا الجامعية إلى مجالات الصناعة والتجارة والإسهام في تنمية المؤسسات المحيطة بالجامعة.

- **دواعي مجتمعية:** تتعلق بتلبية حاجة المجتمع من التعليم في ظل الكثافة السكانية وتزايد الطلب على التعليم واتساع حجم البطالة وتنافسية السوق، وتوفير فرص عمل محلية وإقليمية، وتدريب الأيدي الماهرة للتغلب على ظاهرة البطالة التي ضربت بدول العالم دون استثناء، حتى أصبحت ظاهرة ومشكلة عالمية وتحدياً يواجه كل الحكومات.

- **الجنوح نحو الاستقلالية والانفكاك من التبعية:** إن الرغبة في الاستقلال وفك التبعية يتطلب أولا: تغييراً جذريا في صناعة القرار السيادي السياسي الذي غالبا ما يقف حائلا دون إحداث تقدم تكنولوجي وتقني في الجامعات لأسباب سياسية محضة.

سمات مجتمع المعرفة :

يتسم مجتمع المعرفة بجملة من الخصائص والمزايا يمكن تناولها من الزوايا الآتية (عويضة ، 2013، 20-32):

– **السمات الاقتصادية:** ينقسم اقتصاد مجتمع المعرفة على فرعين؛ يطلق على أحدهما مسمى الاقتصاد القائم على المعرفة؛ لكون المعرفة مقوماً حيوياً لا غنى عنه في كل القطاعات والنشاطات الاقتصادية، أما الفرع الآخر فيسمى اقتصاد المعرفة بوصفها قطاعاً اقتصادياً قائماً بحد ذاته.

– **السمات التكنولوجية:** أضافت التكنولوجيا التي

يركز عليها بناء مجتمع المعرفة مجموعة من الخصائص لهذا المجتمع؛ يمكن تحديدها في: (الحضور المكثف للتكنولوجيا، المشاركة العامة في التكنولوجيا المختلفة والاستفادة منها، هيكلة المجتمع بالتكنولوجيا إلى درجة التبعية الكلية).

- **السمات الاجتماعية:** أبرزها(الافتراضية والعالمية، الإنسانية، المشاركة والتعاون، ظهور تصنيفات طبقية جديدة بحسب التعامل مع المعلومات).

- **السمات الثقافية:** تتسم بعدد من الصفات؛ يمكن إجمالها في: (التنوع، الاهتمام بالتراث غير المادي، الإبداع والتجديد، الاندماج، بزوغ أساليب جديدة في التفكير للمستقبل، الثقافة الإلكترونية واللغة الرقمية، ثقافة المعرفة).

- **السمات السياسية:** من أبرزها (انتشار الديمقراطية، اختلاف موازين القوة ومجالات الصراع الدولي).

متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة:

غدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة حياة، وليست مجرد أدوات رفاهية مقتصرة على مجال معين أو نخبة اجتماعية، وفي هذا الإطار يبرز النظام التعليمي بوصفه أهم محرك لإحداث تغيير جذري في نمط الحياة والتفكير، كما تعد بوابة لمجتمع المعرفة وأحد ركائزه المهمة (العزيزي، 2014،28). ومع ذلك، لا يوجد بلد يبدأ من الصفر في بناء مجتمعات المعرفة وتطويرها؛ إذ أن لكل بلد نقطة دخول خاصة به، وكل واقع محلي ووطني وإقليمي فريد من نوعه يحتاج إلى مجتمع معرفة يتكيف مع ظروفه,UNESCO / IFAP (2016, 6)، وفيما يأتي عرض لعدد من متطلبات التحول إلى مجتمع المعرفة.

أ- التعليم الإلكتروني:

يُعد التعليم الإلكتروني طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديث كالحاسب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت وأقل تكلفة وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس أداء المتعلمين وتقييمه (العزيزي ، 2014، 28).

ب- الحوسبة السحابية:

ويعرف المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) الحوسبة السحابية بأنها: نموذجاً يُمكن المستخدم من الوصول من كل مكان، وحسب الطلب، إلى شبكة توفر موارد حاسوبية، مثل (الشبكات، والخادوم، وأماكن التخزين، والتطبيقات، والخدمات) بسرعة فائقة وبحد أدنى من الجهد الإداري والتفاعلي مع مزودي الخدمة (الشهراني والرفاعي ، 2017، 85). وتقدم الحوسبة السحابية للمؤسسات التعليمية إمكانية التركيز أكثر على أنشطة التدريس والبحث العلمي، كما يمكن استخدام الحوسبة السحابية لمساندة طريقة أو نظرية التعلم التعاوني ونظريات التعلم ذات التوجه الاجتماعي

ج- المنصات الإلكترونية :

تُعد المنصة بوصفها كخدمة (PaaS) عبارة عن مجموعة من البرمجيات وأدوات تطوير المنتجات التي يتم استضافتها على البنية التحتية لمزود (Provider)، وتعد (Force.com و Microsoft Azure) من أمثلة المنصة بوصفها كخدمة PaaS (علي، عبدالله ، 2016، 12).

د- الحاضنات التكنولوجية:

تُعرف الحاضنات بأنها مؤسسة تنموية اقتصادية تقوم بدعم المبدعين وتقدم لهم المساعدات والاستشارات والمعلومات اللازمة لإتمام مشروعاتهم لخدمة المجتمع الخارجي، وأن أهم مكان يمكن أن تنشأ به الحاضنات هي الجامعات؛ لأن الجامعة في الأصل هي بيت الخبرة داخل أي مجتمع بما فيها من مستشارين وخبرات وأبحاث علمية (إبراهيم، 2017، 200). كما

أنها المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس – منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص (سماي، 2010، 138).

هـ- حوكمة الجامعات:

تعرف الحوكمة بأنها مجموعة من التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار بها المؤسسة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفقاً لآليات المتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة الأداء وفعاليته(وزارة تطوير القطاع العام، 2014،1). وتعد نظم حوكمة الجامعات إحدى العناصر الرئيسة التي يلزم تحليلها للبدء في تطبيق إصلاحات مواتية لتحسين النواتج. وهي أيضاً إحدى محركات التغيير المهمة (تقرير مقارنة نظم الحوكمة كأداة لتشجيع التغيير،2013،1).

تحديات بناء مجتمع المعرفة :

تواجه عمليات الانتقال إلى مجتمع المعرفة تحديات وصعوبات، يمكن تصنيفها على النحو الآتي(عويضة ،2013، 45-51):

- **التحديات الاقتصادية:** تتحدد أبرز التحديات الاقتصادية المؤثرة في بناء مجتمع المعرفة في: اعتماد اقتصاد بعض الدول النامية بشكل عام والمنتجة للنفط منها بشكل خاص، على استقدام الخبراء الأجانب من الخارج في جميع المجالات؛ الأمر الذي يؤدي إلى سيادة الكسل المعرفي لدى أبناء هذه الدول، وصعوبة الطلب على المعرفة وإنتاجها محلياُ وتوظيفها بفاعلية في النشاطات المختلفة، وصغر السوق وضعف المنافسة وغياب الشفافية والمساءلة؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الميزة التنافسية لتوظيف المعرفة في النشاطات الاقتصادية.
- **التحديات التكنولوجية:** تتمثل التحديات التكنولوجية أمام التحول نحو مجتمع المعرفة في الفجوة الرقمية التي تعبر عن الهوة والمسافة الفاصلة، ما بين الدول النامية، ودول العالم المتقدم، من حيث امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها والوصول إلى مصادر المعلومات والقدرة على استغلالها والتفاعل معها.
- **التحديات الاجتماعية:** تتمثل التحديات الاجتماعية لانتقال المجتمعات إلى مجتمع المعرفة في:
  - تفشي الأمية وتدني مستوى التعليم، وعدم توفر فرص التعليم.
  - الجمود المجتمعي ومقاومة أفراد المجتمع للتغيير والتجديد.
  - يؤدي اتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تيسير الاتصال بالغير على صعيد العالم كله من جهة، والى تقوية نزاعات الانطواء والعزلة من جهة أخرى، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان الحس بالواقع.
- **التحديات الثقافية:** تكمن أبرز التحديات الثقافية التي تجابه كل مجتمع ينشد التحول إلى مجتمع المعرفة ظاهرة هجرة العقول أو النزيف الخارجي للعقول أو هجرة الكفاءات.
- **التحديات السياسية:** تتلخص أبرز التحديات السياسية التي تقف حاجزاً أمام التحول إلى مجتمعات المعرفة في الآتي:
  - التحول الديمقراطي في ظل الهيمنة السياسية وما يتبعها من سياسات السيطرة والاحتواء وافتقاد الهوية وتوثيق التبعية والإحساس بالضعف، وتقييد الحريات الفكرية وتكبيل العقول وقتل حوافز الابتكار والإبداع .
  - الإرهاب المعلوماتي وتهديد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة بخرق حقوق الخصوصية

والحقوق المدنية الأساسية، عن طريق الأنشطة الإجرامية الفضائية .

- غياب العدالة الاجتماعية
- عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب القيادية.

بالنظر إلى التحديات السابقة؛ ترى الباحثة أنه يمكن القول إن هناك تداخلاً وتشابكاً كبيراً بينها؛ فكل تحد في أي مجال يعد نتيجة وعاملاً في الوقت نفسه لتحديات في مجالات أخرى.

ثالثاً: واقع بيئة الجامعات اليمنية في التحول لمجتمع المعرفة :

شهد قطاع التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية توسعاً أفقياً وكمياً، منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين حتى اليوم، وعلى الرغم من أن هذا التوسع الكمي في عدد الجامعات والكليات قد أسهم في انتشار التعليم العالي في معظم مدن ومحافظات اليمن، فإن هذا التوسع في الكم جاء على حساب الكيف، حيث أدى إلى وجود قصور وسلبيات ومشكلات أعاقت نموه وتطوره وقللت من كفاءته وفعاليته وجودته (الحريري، 2017، 572) .

وتكشف مراجعة الأدبيات والدراسات والكتابات في مجال جودة التعليم الجامعي في اليمن عن وجود قصور ونقاط ضعف تحول دون تلبية احتياجات ومتطلبات مجتمع المعرفة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حجم الفجوة في مستوى جودة أداء العملية التعليمية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل (الكميم ، 2015، 102).

وبالتحليل الاستراتيجي لبيئة الجامعات اليمنية باستخدام أدوات التحليل البيئي الاستراتيجية: ماكنزي، سلسلة القيمة، القوى التنافسية الخمسة، تحليل بستل، وجد أن هناك نقاط قوة وضعف وفرص وتهديدات كثيرة، حصرت تلك النقاط بالجدول الآتي:

جدول رقم (1): يبين نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لبيئة الجامعات اليمنية

نقاط القوة	نقاط الفرص
- تمتلك وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي السلطة في القيام بإصدار التشريعات القانونية والإشراف والتنسيق والموافقة على الخطط والسياسات التي ترسخ و تنظم نظام الاستثمار في الجامعات اليمنية.	- التزام الحكومة بدعم عملية تطوير وتنويع مصادر تمويل الجامعات اليمنية.
- وجود قيادة جامعية تمتلك الحد الأدنى من الوعي والتوجهات لإحداث تغييرات وتطورات في أدائها وتحسين جودة التعليم العالي.	- الاستفادة من توجهات برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والمالي، والإداري الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع بيئات دولية، وجهات مانحة في إصلاح وتطوير مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات .
- تمتلك الجامعات اليمنية الحد الأدنى من البنية التحتية ،والكادر الأكاديمي والإداري المؤهل القادر على الإسهام في التحول نحو مجتمع المعرفة.	- الاستفادة من التطورات الحديثة وتقنية المعلومات وتوظيفها في التحول نحو مجتمع المعرفة.
- توفر كيانات نقابية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين يمكن أن تسهم في التوعية بأهمية التحول نحو مجتمع المعرفة والمشاركة في خطط الجامعات في هذا المجال.	- الاستفادة من التجارب المعاصرة في تسويق البرامج التي تقدمها الجامعات إقليمياً، ودوليا لاستقطاب رؤوس الأموال الفكرية والمادية العربية والأجنبية للمساهمة في التحول نحو مجتمع المعرفة.

- وجود قوانين ولوائح تمنح الجامعات اليمنية الاستقلالية المالية والإدارية التي يمكن توظيفها في بناء خطط استراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة.	- الاستفادة من أنظمة التعليم عن بعد ، والتعليم المفتوح ، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الموازي لتطوير نظام التعليم . - رغبة المجتمع بقطاعية العام والخاص في تطوير الجامعات اليمنية والمساهمة في تنويع مصادر تمويلها من خلال الاستفادة منها في دعم برامجها وأنشطتها.
التهديدات	نقاط الضعف
- الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية.	وجود تشريعات جامدة ، وأنظمة إدارية تقليدية، وإجراءات معقدة، وتنسيق سيئ، ومركزية شديدة، وتدخلات في اتخاذ القرار تحد التحول نحو مجتمع المعرفة.
- الموجة الثالثة– المعرفة قوة الموجة الثالثة(وهى الانتقال إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة).	غياب الشفافية والمساءلة والمسؤولية في الجامعات اليمنية وكلياتها ومراكزها العلمية ووحداتها الإدارية ما يحد من التحول نحو مجتمع المعرفة.
- تدني مستوى تنفيذ الزمالات والبعثات الدراسية.	- غياب التخطيط الاستراتيجي، وضعف الرؤية، والرسالة، والأهداف للتحول نحو مجتمع المعرفة.
- التغيرات العالمية والعولمة التي تتجاوز كل من لا يستطيع مسايرة عصر المعرفة والتكيف.	- اعتماد الجامعات في موازناتها على الحكومة.
- استمرار سياسة الاعتماد على الحكومة في تمويل التعليم العالي، وعدم قبولها في زيادة ميزانيتها.	- تفتقر إلى الموارد الخاصة بتطوير المختبرات، والأجهزة، وشبكات الاتصالات الآلية ، وغيرها وهذا يحد من التحول نحو مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية.
- التوجهات الرسمية لمقاومة الجهود التي تسعى للتغيير، والإصلاح، والتطوير في مؤسسات التعليم العالي ومنها ما يتعلق بالتحول نحو مجتمع المعرفة.	- غياب أنظمة ضبط الجودة الإدارية والأكاديمية ، نتج عنها عدم قيام الجامعات في تطوير كفاءة الكادر الأكاديمي والإداري، القادر على الإسهام في التحول نحو مجتمع المعرفة.
- عدم قدرة الجامعات اليمنية على مواكبت التطور والتقدم التكنولوجي المتسارع في الجامعات بالمجالات العلمية والإدارية والأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بالتحول المعرفي.	- عدم الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية في مجال التحول نحو مجتمع المعرفة بسبب ضعف العلاقات بين الجامعات اليمنية و الجامعات العربية والأجنبية الحكومية والخاصة.
- الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها اليمن أثرت على أداء الجامعات وأعاقت توجهاتها نحو التحول إلى مجتمع المعرفة.	- غياب ثقافة التعاون والمشاركة بين معظم أعضاء بيئة التدريس والإداريين والقيادات في الجامعات للتحول نحو مجتمع المعرفة .
- توجه الجامعات الأهلية المحلية والعربية والأجنبية نحو استقطاب الخبرات المؤهلة من الكفاءات القادرة على التحول نظام نحو مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية .	- تدني نوعية التعليم العالي في الجامعات اليمنية وهو ما يحد من التحول نحو مجتمع المعرفة.
- انخفاض فاعلية شراكة الجامعات اليمنية مع منشآت القطاع الإنتاجي والخدمي في مجالي البحث والتطوير العلمي والتقني.	- ضعف الولاء والانتماء والروح المعنوية والثقة بدور الجامعات لدى معظم العاملين في الجامعات.
- سيطرة الثقافة القبلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية على الجامعات اليمنية ،الذي أنعكس على دورها الريادي في المجتمع .	- عدم قدرة الجامعات على التوسع في التخصصات العلمية التي تواكب متطلبات المجتمع .

- هيمنة القرار السياسي على أهداف الجامعات ودورها وقياداتها في مختلف مستوياتها الإدارية والأكاديمية أثرت على توجهات قياداتها نحو تطويرها في مختلف المجالات.	- الافتقار إلى التقويم والمتابعة المستمرة لسير العملية التعليمية.
عدم القدرة على المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، بفعل التقدم العلمي والتقني المتسارع بسبب ضعف مواردها المالية.	- الافتقار إلى المكتبات الرقمية والمراجع والدوريات العلمية الحديثة
	- ضعف مجارات مناهج ومقررات التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة.
	- قلة الدوريات أو المجلات العلمية المحكمة.
	- غياب التنوع في استخدام أنظمة التعليم وأساليبه.
	- عدم تفعيل مركز الحاضنات التكنولوجية في مجال الاستشارات.
	- زيادة الكم مقابل الكيف بين عدد الطلبة لمستوى التأهيل.
	- ضعف تمكن طلبة الجامعة من استخدام التكنولوجيا الحديثة وسيلة للتعلم الذاتي.

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله–أنواعه المختلفة، للأعوام الدراسية: 2006/2005، 2008/2007، 2009/2010، 2012/2011.

منهجية البحث وإجراءاته:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الاستقرائي، فالمنهج الوصفي المسحي للمسح الميداني من خلال استجابة الخبراء حول فقرات الأولويات الاستراتيجية من خلال الاستبانة بوصفها أداة للدراسة، وكذلك المنهج الاستقرائي لاستقراء المعلومات المتوافرة ومراجعتها وتحليلها في الكتب والمصادر والدراسات المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية ومجتمع المعرفة.

عينة البحث :

في ضوء أهداف البحث وطبيعته؛ اعتمد البحث على اختيار عينة قصدية تكونت من (6) خبراء الجامعات اليمنية منهم (5) خبراء من جامعة إب ، وعدد (1)خبير من جامعة صنعاء، ملحق رقم (1).

أداة البحث وإجراءاته والأسلوب المستخدم :

– استخدمت الباحثة الاستبيان أداة أساسية لجمع البيانات الأولية من عينة البحث، وتكونت أداة البحث من (16) أولوية استراتيجية، تولدت من دمج نقاط (القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات) المتكونة في مصفوفة توز (TWOS) .

– تم جمع النقاط (القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات)، من تحليل الأطر النظرية كا (استراتيجيات التخطيط للتعليم العالي، وتقرير التنمية البشرية للعام 2003م ، ومؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية من (2002–2001م) إلى(2011–2012م)، والدراسات العلمية المحلية المتعلقة بموضوع البحث). ومن التحليل النظري للبيئتين الداخلية والخارجية باستخدام أدوات التحليل البيئي الاستراتيجية: ماكنزي، سلسلة القيمة، القوى التنافسية الخمسة، تحليل بستل.

– بعد الانتهاء من جمع نقاط: (القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات) تم مراجعتها وتنقيحها من قبل الخبراء الاستراتيجيين، وبعد ذلك تم تكوين مصفوفة (SOWT)، ومنه تم عملية الدمج / الموائمة بمصفوفة (TWOS) لتكوين بدائل استراتيجية، وتم تقييمها باستخدام أداتي: (مصفوفة تقييم العوامل الداخلية، ومصفوفة تقييم العوامل الخارجية) ولتحديد الوضع الاستراتيجي للجامعات اليمنية؛ تم استخدام مصفوفة التقييم الداخلية والخارجية، ومنه تم توليد

البدائل الاستراتيجية التي عُدت أولويات استراتيجية؛ تم عرضها في مصفوفة جدول رقم (2).

وبعد الانتهاء من إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، وضعت الإجراءات الآتية:

– وضع بدائل الاستجابة حول درجة أهمية الأولويات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، صغيرة، صغيرة جداً)؛

– وزعت الاستبانة على (8) من الخبراء الأكاديميين، استرجع منها (6).

– إجراء عملية التفريغ والتحليل، ثم استخراج التكرارات والوسط المرجح، والوزن المئوي (النسبة المئوية) لمتوسط استجابة الخبراء حول كل فقرة من فقرات الأولويات الاستراتيجية ؛

– إعطاء كل بديل في سلم الإجابة قيمة رقمية، وذلك للتعرف إلى معيار الحكم وترتيب الأولويات الاستراتيجية في حدود المتوسطات والنسب المئوية؛ كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (2): يبين بدائل الإجابة على فقرات الاستبانة ومعيار الحكم وترتيب الأولوية

م	البدائل	القيمة الرقمية للبديل	حدود المتوسطات بالنسبة المئوية
1	كبيرة جداً	5	%100 – %92
2	كبيرة	4	%91 – %84
3	متوسطة	3	%83 – %76
4	صغيرة	2	%75 – %68
5	صغيرة جداً	1	أقل من 68%

– تم التوقف عند إجراءات تطبيق الجولة الأولى للاستبانة؛ لكون فقرات الأداة حصلت على نسبة إجماع عالية بعد تفريغها وتحليلها .

– تم ترتيب الأولويات الاستراتيجية تنازلياً حسب درجة الأهمية (النسبة المئوية).

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

– تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في تفريغ البيانات واحتسابها من خلال الأساليب الإحصائية الآتية:

– التكرارات لكل بديل من البدائل ، ولكل فقرة من الفقرات؛

– الوسط المرجح لتحديد نسبة الإجماع الكلية لكل فقرة من الفقرات بالمعادلة الآتية :

– الوسط المرجح =

$$\frac{(\mathbf{5} \times \text{عدد التكرارات}) + (\mathbf{4} \times \text{عدد التكرارات}) + (\mathbf{3} \times \text{عدد التكرارات}) + (\mathbf{2} \times \text{عدد التكرارات}) + (\mathbf{1} \times \text{عدد التكرارات})}{\text{العدد الكلي للمحكمين}}$$

– الوزن المئوي (النسبة المئوية) يحسب من المعادلة التالية:

– الوزن المئوي = $\frac{\text{الوسط المرجح}}{\text{أعلى بديل}} \times 100$

نتائج البحث :

وللإجابة على السؤال الرئيس للبحث المتمثل في **ما الأولويات الاستراتيجية للتحول نحو مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية بحسب نتائج موافقة الخبراء المشاركين في البحث؟** تم حساب النسبة المئوية (الوزن المئوي) لكل فقرة من فقرات الأولويات الاستراتيجية والتوصل إلى الأولويات الاستراتيجية المتسلسلة تنازلياً حسب أعلى نسبة حصلت عليه تلك الأولية كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) : يبين ترتيب الأولويات الاستراتيجية حسب درجة الأهمية

ترتيب سابق	ترتيب الخبراء	الأولويات الاستراتيجية	تكرارات الخبراء لدرجة الأهمية					عدد الخبراء	الوسط المرجح	الوزن المئوي %	الدلالة اللفظية
			كبيرة جداً ك5	كبيرة ك4	متوسطة ك3	صغيرة ك2	صغيرة جداً ك1				
1	6	إنشاء منظومة تعليمية للتعلم الإلكتروني المفتوح عالي الاستقطاب لتسكين الدروس من مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب بالاستفادة من زيادة التعاون العلمي بين مؤسسات التعليم العالي، وتدويل التعليم.	**1**	**5**	-	-	-	**6**	**4.17**	**83.4**	**متوسطة**
2	2	توسيع المشاركة المجتمعية مع المؤسسات وتبادل المعارف والمعلومات لتغلب على ضعف المعرفة وتبادل الخبرات.	5	1	-	-	-	**6**	**4.83**	**96.7**	**كبيرة جداً**
3	3	إنشاء حاضنات تكنولوجية في الجامعات اليمنية لتوفير فرصة ربط النشاطات التعليمية والبحثية ببرامج التنمية الشاملة للمجتمع على المستويات الفردية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتربوية وغيرها.	4	2	-	-	-	**6**	**4.67**	**93.3**	**كبيرة جداً**
4	3	توسيع مدركات الطلبة نحو التحديات والمشكلات بالاستفادة من مشاركتهم المجتمعية مع المؤسسات وتبادل المعارف والمعلومات وقدرتهم على التفكير العلمي والتفكير الإبداعي والتفكير الناقد.	4	2	-	-	-	**6**	**4.67**	**93.3**	**كبيرة جداً**
5	8	إعداد دليل مرجعي لتوظيف الحوسبة السحابية في مجالات التعلم والتعليم والتدريب الموجه الى المؤسسات والافراد لتغلب على غياب البرامج المحلية أو الإقليمية المتكاملة والمندمجة.	-	3	**1**	-	**2**	**6**	**2.84**	**56.7**	**صغيرة جداً**
6	7	بناء منصات وأدوات مناسبة لتحقيق الأهداف الإبداعية والتواصلية والتغلب على العزوف والمشاركة في أنشطة خدمة المجتمع.	1	4	-	-	**1**	**6**	**3.67**	**73.3**	**صغيرة**

ترتيب سابق	ترتيب الخبراء	الأولويات الاستراتيجية	تكرارات الخبراء لدرجة الأهمية					عدد الخبراء	الوسط المرجح	الوزن المئوي %	الدلالة اللفظية
			كبيرة جداً ك5	كبيرة ك4	متوسطة ك3	صغيرة ك2	صغيرة جداً ك1				
7	1	تفعيل التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة والتحول إلى مجتمع المعرفة لمواجه تحديات الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية	6	-	-	-	-	6	5	100	كبيرة جداً
8	2	الإسهام في بناء المشروع التربوي القائم على مفاهيم الجودة والتميز، والرؤية المشتركة، والقيم المؤسسية المعلنة، وروح العمل الجماعي، والعمل على تعزيز قدرات المعلمين والمتعلمين نحو إنتاج المعرفة، عوضاً عن استهلاكها.	5	1	-	-	-	6	4.83	96.7	كبيرة جداً
9	2	الإسهام الفاعل في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية، ومجتمع الأعمال، والاستثمار على أسس تجارية عن طريق الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات والتطبيق العملي لطلبة الجامعة وأساتذتها .	5	1	-	-	-	6	4.83	96.7	كبيرة جداً
10	4	تفعيل كراسي البحث وننشر الأبحاث المتميزة في مجلات علمية عالمية، وذلك عن طريق تقديم حوافز براءات الاختراع، والنشر في المجلات العالمية المتميزة.	4	1	**1**	-	-	6	4.5	90	كبيرة
11	6	إنشاء وحدات تدريبية بالكليات لتدريب أبناء الجامعة والمجتمع على المعارف المبتكرة بالاستفادة من كفاءات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم المهنية.	1	5	-	-	-	6	4.17	83.4	متوسطة
12	5	تفعيل استخدام أدوات رقمية للتواصل مع متعلمين من خلفيات وثقافات متنوعة وينخرطون معهم في محاولة لتوسيع التفاهم وتبادل الخبرات بينهم للحد من محدودية التعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية.	4	1	-	**1**	-	6	4.33	86.7	كبيرة
13	3	العمل على تطوير المكتبات الجامعية وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة فيها وإنشاء المكتبات الإلكترونية والرقمية والورقية، وإنشاء مراكز للترجمة تهتم بنقل المعارف والعلوم المختلفة.	**4**	**2**	-	-	-	6	4.67	93.3	كبيرة جداً

ترتيب سابق	ترتيب الخبراء	الأولويات الاستراتيجية	تكرارات الخبراء لدرجة الأهمية					عدد الخبراء	الوسط المرجح	الوزن المئوي %	الدلالة اللفظية
			كبيرة جداً ك5	كبيرة ك4	متوسطة ك3	صغيرة ك2	صغيرة جداً ك1				
14	7	مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي البرامج الأكاديمية من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقويم من أجل تحسين نوعية وكفاءة مخرجات الجامعات بما يواءم مع متطلبات المجتمع المحلي ومتطلبات مجتمع المعرفة.	1	3	1	1	-	6	3.67	73.3	صغيرة
15	2	تفعيل دور هيئات ومراكز ضمان الجودة والاعتماد من خلال التأكيد والمراجعة المستمرة وإجراء الدراسات للوقوف على واقع ومعوقات تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.	5	1	-	-	-	6	4.83	96.7	كبيرة جداً
16	5	توفير المعلومات للباحثين والمؤسسات البحثية بالاعتماد على الموضوعات البحثية عوضاً عن الملازم أو الكتب الدراسية المعتاد عليها في الطرق التقليدية القديمة.	4	-	2	-	-	6	4.33	86.7	كبيرة
الاجمالي									4.38	87.5	كبيرة

يتضح من خلال الجدول رقم (3) ما يأتي :

- تضمن الجدول أعلاه (16) أولوية استراتيجية بإجمالي وسط مرجح بلغ (4.38) ، وبإجمالي نسبة مئوية بلغت نسبتها (87.5%)، وبدلالة لفظية لمستوى الموافقة (كبيرة) .

- حصلت الأولوية الاستراتيجية السابعة المتعلقة بـ (تفعيل التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة والتحول إلى مجتمع المعرفة لمواجه تحديات الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية) على الترتيب (الأول)، بنسبة استجابة 100% ، ويعزى ذلك إلى أهميتها المتزايدة؛ ما أنعكس بوضوح في نتائج استجابات الخبراء حول هذه الأولوية.

- بينما تبرز نتائج التحليل الإحصائي، أن الأولوية الخامسة المتعلقة بـ (إعداد دليل مرجعي لتوظيف الحوسبة السحابية في مجالات التعلم والتعليم والتدريب الموجه الى المؤسسات والأفراد لتغلب على غياب البرامج المحلية أو الإقليمية المتكاملة والمندمجة) حصلت على الترتيب الأخير(الثامن)، ويعزى ذلك إلى أن هذه الأولوية الاستراتيجية ذكرت في الإجراءات التطبيقية للأولوية الاستراتيجية الأولى.

- رتبت الأولويات الاستراتيجية في الجامعات اليمنية للتحول إلى مجتمع المعرفة تنازلياً من أعلى إلى أقل حسب نسبة الموافقة؛ حيث تسلسل الترتيب من الأول إلى الثامن، فالأولوية الاستراتيجية السابعة حصلت على الترتيب الأول، بينما الترتيب الثاني لتكرار الأولويات الاستراتيجية (الثانية، والثامنة، والتاسعة، والخامسة عشر)، والترتيب الثالث لتكرار الأولويات الاستراتيجية (الثالثة، والرابعة، والثالثة عشر)،

والترتيب الرابع للأولوية الاستراتيجية العاشرة، والترتيب الخامس لتكرار الأولويتان الاستراتيجيتان (الثانية عشر، والسادسة عشر)، والترتيب السادس لتكرار الأولويتان الاستراتيجيتان (الأولى، والحادي عشر)، والترتيب السابع لتكرار الأولويتان الاستراتيجيتان (السادسة، والرابعة عشر)، وأخيراً الترتيب الثامن للأولوية الاستراتيجية الخامسة.

التوصيات والمقترحات:

- يجب أن تسعى الجامعات اليمنية –وبشكل عاجل– إلى تبني هذه الأولويات الاستراتيجية التي ترتكز على جملة من الأهداف النوعية والكمية المحددة القابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية محددة، والتي تؤدي– في نهاية المطاف–إلى تطوير برامج الجامعات اليمنية ومناهجها بوصفها وسيلة لضمان جودة المحصلات التعليمية وتقويمها، وإعداد المتعلم معرفياً ومهنياً لخدمة المجتمع ، وتبني بحوث علمية منبثقة من مشكلات المجتمع والمؤسسات الخدمية وتحقيق استحقاقات تنافسية العولمة للتحول نحو مجتمع المعرفة.
- ضرورة إعادة صياغة جذرية لرؤية الجامعات اليمنية ورسالتها بما يجسد دورها التنويري والقيادي في المجتمع.
- إنتاج المعرفة من خلال الاهتمام بالبحث العلمي، واستثمار المعرفة من خلال البحث والتطوير، ونقل المعرفة إلى الأجيال المستقبلية بوساطة التعليم العالي؛ لذا يترتب على الجامعات اليمنية تغيير غاياتها الاستراتيجية ضمن الأولويات المقترحة.
- العمل على توفير أوسع الفرص وتهيئة الآليات المناسبة للاستعانة بالخبرات الجامعية المتقدمة لتقديم الاستشارات والخبرات لقطاعات الإنتاج والخدمات في القطاع العام والقطاع الخاص والممارسات الحكومية، وتمكين أستاذ الجامعة من القيام بدوره الفاعل في الإسهام بخدمة المجتمع وإيجاد آليات أكثر فاعلية لتحقيق هذه الرؤية.
- إعداد الخطط والبرامج الهادفة إلى البدء بالتحول إلى مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية، وتوفير المتطلبات اللازمة في سياق الجوانب الأكاديمية، والإدارية، والتشريعية .... إلخ.
- إجراء دراسات وبحوث علمية هادفة إلى تقديم الاستراتيجيات والنماذج العلمية في التحول إلى مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- قاموس معاجم اللغة، رابط : https://www.Maajim.com تم الوصول إليه بتأريخ 30/ 6/2019.

3- إبتسام ، محشوق ،(2017) ،دور البحث العلمي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة_ دراسة استطلاعية لأراء أساتذة التعليم العالي _ جامعة اسطيف، بحث منشور، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، المجلد 4، العدد 10، الجزائر .

4- إبراهيم، أسماء حسن أحمد محمد، (2017)، تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة،بحث دكتوراه منشور، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر ،مصر.

5- أحمد، نعيمة محمد، (2016)، ضمان جودة التعليم العالي في اطار مجتمع المعرفة، بحث منشور، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ليبيا.

6- البحيري، مريم بنت أحمد بن علي، (2012)، أولويات البحث التربوي في أصول التربية في ضوء متطلبات التنمية لقضايا التعليم العالي من وجهة نظر المختصين التربويين: تصور مقترح لخريطة بحثية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، المملكة العربية السعودية.

7- برقعان أحمد محمد، والقرشي، عبدالله على (2012)، حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة 15-17 ديسمبر 2012. المنعقد بجامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

8- تقرير مقارنة نظم الحوكمة كأداة لتشجيع التغيير: 100 جامعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمهد الطريق، (2013)، إعداد فريق بقيادة أدريانا جار اميلو، الشرق الأوسط ،أفريقيا.

9- الجمهورية اليمنية (2010)، تقرير حول وضع التعليم: التحديات والفرص.

10- الحريري، خالد حسن، (2017)، استخدام الوسائط الإلكترونية لنشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات اليمنية، بحث منشور، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ـ جامعة السلطان قابوس، مجلد 11، العدد 3، تعز، اليمن.

11- حسين، صالح شاكر، (2016)، إسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة، بحث منشور،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 9، جامعة الكوفة، العراق.

12- رفاع، شريفة وقريشي، يوسف ومسغوني، منى (2015)، مؤشرات الأداء المجسدة للأولويات الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بحث منشور، مجلة الباحث، العدد15، الجزائر.

13- سماي، علي(2010)، دور الحاضانات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث منشور، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان، جامعة محمد خيضر بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، الجزائر.

14- شريان، عايض (2008). تحليل الوضع الراهن لجامعة صنعاء، بحث منشور، المجلة العربية لضمان جودة التعليم. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، المجلد (2)، العدد (4) .

15- شمسان، أحمد محمد (2003)، أثر المشكلات الإدارية على البحث العلمي في الجمهورية اليمنية: دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر.

16- الشهراني، سارة بنتا غانم والرفاعي، نجوى،(2017)، الحوسبة السحابية وعلاقتها في أداء موظفي القطاعات الحكومية –دراسة ميدانية على وزارة التعليم–الادارة العامة لتقنية المعلومات، بحث منشور، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد السابع، الجزء الرابع، كليات الشرق العربي للدراسات العليا ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

17- الضرعي، عبد الملك ،(1990)، المؤشرات التعليمية في الجمهورية اليمنية: من منظور تنموي،(1990-2025)، جامعة صنعاء، اليمن.

18- عبد الفتاح، محمد زين العابدين، (د.ت)، تحديات التعليم العالي في مصر: الجامعات المنتجة كحل للأزمة، مصر.

19- العبيدي، سيلان جبران (2003)، تفعيل دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية، المركز الوطني للمعلومات، صنعاء.

20- عرجاش، علي شوعي ناجي (2010)، تطوير إدارة كليات التربية بالجمهورية اليمنية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة، دار الجامعة للطباعة والنشر ، جامعة صنعاء، اليمن.

21- العزيزي ، محمود عبده حسن محمد ،(2014)، تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه ،جامعة صنعاء ، اليمن.

22- علي، محمد مصطفى محمد وعبدالله، الصادق عبدالرحمن، (2016)، استخدام تقنية الحوسبة السحابية في المكتبات: بالتركيز على المدونات الإلكترونية و Google Drive ، المؤتمر العلمي السادس عشرللجميعية السودانية للمكتبات والمعلومات من الفترة (13 إلى 15) أكتوبر، نظم المعلومات المتخصصة في ظل الحكومة الإلكترونية: واقع والتحديات والطموحات، السودان.

23- العوض، محمد بابكر، (2014)، الواقع التطبيقي لنموذج مجتمع المعرفة وانعكاساته على البيئات العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: http://www.fasrc.org/uploads/003.pdf السودان.

24- عويضة، سهير بنت عبد الرحمن حمزة، (2013)، معوقات بناء مجتمع المعرفة في الجامعات السعودية: جامعة طيبة أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية .

25- الفاخري، مصطفى محمد، وأبو خطوة، سالمة، (2016)، واقع التعليم العالي في ليبيا (مشكلاته الرئيسية ،الاسباب وسبل العلاج)، بنغازي، بريد الكتروني: mmelfakhri@yahoo.com، ليبيا.

26- القانص، غالب حميد حميد، (2011)، تصور مقترح لتطوير الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

27- الكبيسي، صلاح الدين، (2005)، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، بغداد، الجمهورية العراقية.

28- قدي، عبد المجيد البركة، (2014)، أبعاد مجتمع المعرفة في

الوطن العربي، الملتقى العلمي حول مجتمع المعرفة في الوطن العربي، محاضرة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

29- القطراوي، رياض علي، والحاج، سمر عبد الرزاق، (2016)، واقع التحولات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة كما يراه مدراء ومعلمو مدارس التعليم الخاص في فلسطين، بحث منشور، مجلة العلوم النفسية والتربوية .فلسطين.

30- الكميم، جمال ناصر علي، (2015)، تقييم إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية، دراسة حالة جامعة الحديدة، بحث منشور، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(13)، العدد(8)، اليمن.

31- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2005)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة للعام 2005-2006.

32- (2006)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة للعام 2006-2007.

33- (2007)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة للعام 2007-2008.

34- (2008)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة للعام 2008-2009.

35- (2009)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة للعام 2009-2010.

36- (2010)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة للعام 2010-2011.

37- (2011)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة للعام 2011-2012.

38- محمد، جاجان جمعة، وحمى، أحمد قاسم محمد، (2006)،دور الجامعة في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، كلية التربية، جامعة دهوك، العراق.

39-هندي، صالح ذياب وصالح، خولة علي (2012)، فقه الأولويات في الإسلام وتطبيقاته التربوية في تحقيق التنمية البشرية، بحث منشور،المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثامن، العدد 3، الأردن.

40- وزارة تطوير القطاع العام (2014)، دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام، المملكة الأردنية الهاشمية.

41- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006)، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية: خطة العمل المستقبلية 2006-2010.

42-وزارة التعليم العالي وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات ،الإدارة العامة للتخطيط، (2014)، التعليم العالي وبناء مجمتع المعرفة في المملكة العربية السعودية، تقويم دولي، الطبعة رقم 4، الرياض، المملكة العربية السعودية.

43- يونس، مجدي محمد، (2015)، دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي (دراسة ميدانية بجامعة القصيم) ، بحث منشور، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد (21)، جامعة المنوفية، مصر.

44- Keerney,Mary Louise. (2001-2009). Higher Education Research and Innovation: Changing Dynamics, Report on the UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowledge International Centre for Higher Education Research (INCHER-Kassel), Kassel.

45- Kaźmierczak, D. (2017). Skills and Capabilities in The Knowledge Society. [In] Ed. E. Smyrnova - Trybulska, E-Learning Vol.9 Effective Development of Teachers' Skills In The Area Of Ict And E-Learning, Katowice – Cieszyn.

46- Snellman ,CaritaLilian. (2015).University in Knowledge Society: Role andChallenges ، MetropoliaUniverity of Applied Sciences,E-mail: lilian.snellman@metropolia.fi

47- UNESCO. (2016). Knowledge Societies Policy Handbook. Guimarães and Paris, May 2016.

Strategic Priorities for Transferring Towards Knowledge Society in the Yemeni Universities

Manal Ahmed Ali Al Faqih

Abstract

The objective of the current research is to identify the strategic priorities that may help the Yemeni universities to transform into the knowledge society by identifying the strengths, weaknesses, opportunities and threats in the transformation of Yemeni universities. The researcher used the descriptive approach and the inductive method. According to the modified Delphi method and the current research reached a number of results, most notably: the (16) strategic priorities received a total of 87% with a significant (verbal) value from the participating experts. Then researcher recommended a number of recommendations and proposals that would shift Yemeni Universities to the knowledge society.
Keywords: Strategic Priorities, Knowledge Society, Yemeni Universities.